

بموجب المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية
 التي صدرت في ١٤٠١ هـ الموافق ٢٠١٩ م
 المادة ١٠٤ - ١ -

المادة ١٠٤

١ - المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية
 التي صدرت في ١٤٠١ هـ الموافق ٢٠١٩ م
 المادة ١٠٤ - ١ -

المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية



المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية
 التي صدرت في ١٤٠١ هـ الموافق ٢٠١٩ م
 المادة ١٠٤ - ١ -

المادة ١٠٤

المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية

المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية

رقم ٨٠٩/٦١٣: ٢٠١٩

المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية

المادة ١٠٤ من قانون المحاكمات الجزائية

والموت
والموت
والموت
والموت
والموت
والموت
والموت
والموت

٢- الخ

الموت

الموت

الموت

الموت

الموت

٢- الخ

الموت

الموت

الموت

الموت

الموت

الموت

الموت

٥- الخ

الموت

الموت

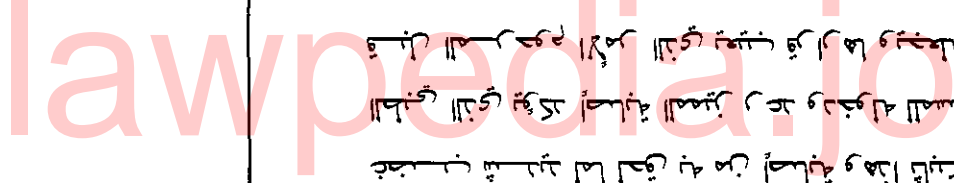
٣- الخ

الموت

الموت

الموت

٣- الخ



١٠- ...
١١- ...
١٢- ...

١٣- ...

- ١- ...
- ٢- ...

١٤- ...

١٥- ...

١٦- ...

١٧- ...

١٨- ...

١٩- ...

٢٠- ...

٢١- ...

٢٢- ...

٢٣- ...

لم يرد في الأوراق والمستندات المحررة في هذا الشأن ما يثبت صحة هذه المراسلات أو غيرها من الأوراق المستندة إليها. ولذا فقد كان من الواجب على المحامي أن يتخذ الخطوات القانونية اللازمة لطلب التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة.

إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

على هذا النحو، فيجوز لي أن أدلي بما يلي:

١/٣/٢٠٠٨ م ٦٢٢/٨٠٠٨/٤ رقم القيد في السجل المدني بـ () بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٨ م الموافق ١٤/٣/٢٠٠٨ م بقرار من المحكمة المختصة بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٨ م

في المحاماة، والى ما يلي:

المحامي في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

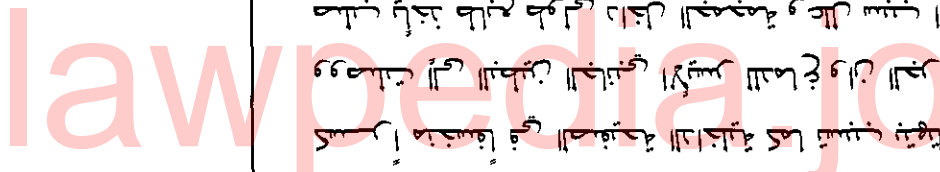
إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

إن المحكمة تعتبر أن الإخلال بواجب المحامي في التماس التفتيش في أوراق الخصم، وخاصة في ضوء ما أورده المذكرة من أن المراسلات المذكورة كانت من شأنها إعاقة سير العدالة، يشكل انتهاكاً لحقوق الدفاع، مما يستدعي إلغاء الأحكام الصادرة في الدعوى.

المحامي



დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა...

დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა...

დაელოცა... დაელოცა...

დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა...



დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა... დაელოცა...

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرم والمحفوظ في الملف مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم.

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد دون سواها وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الرضاة وتضمينه نفقات المحاكمة.

لم يرتض المتهم بهذا الحكم فطعن فيه لدى محكمتنا بهذا التمييز .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى لمحكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم مميزاً بحكم القانون.

وفي الرد على أسباب التمييز وبالنسبة للأسباب الأول والرابع والسادس والذي يطعن فيها المميز بخطأ محكمة الجنايات لانها لا لم تطبق القانون على الوقائع وان قرارها غير معتل تعليلاً سليماً وفيه فساد بالاستدلال ولانها ذكرت بأن المتهم ذهب إلى الغرفة التي يعمل فيها المغدور وقام بطعنه من الخلف وانها لم تأخذ بما ورد بشهادات بعض شهود النيابة والدفاع .

وفي ذلك نجد بأنه وحسب المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية فإن لمحكمة الجنايات الكبرى حق وزن الأدلة وترجيح بينة على أخرى وان تأخذ بما تطمئن له من الأدلة وطرح ما سواه طالما أن لهذه البينة اصل ثابت في الدعوى والنتيجة التي توصلت إليها قد استخلصتها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وهنا يؤيدها في ذلك بصفتنا محكمة موضوع فإن محكمة الجنايات الكبرى قد اعتمدت على بينات لها اصل ثابت في الدعوى واخصها أقوال المتهم التي أدلى بها امام الضابطة العدلية والتي جاء بها (شاهدت مفك من الحجم الصغير وقيمت بأخذه من على الأرض وضربه ولا اذكر المكان الذي قمت بضربه) والتي أثبتت النيابة العامة بواسطة الشاهد النقيب والذي ذكر بأنه اخذ أقوال المتهم داخل مستشفى الخالدي وقد أدلى بأقواله بطووعه واختياره دون ضغط أو إكراه وكذلك شهادة الشاهد السيد وشهادة

1978 111

... ..

...

... ..

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

... ..
... ..

... ..

- 2-
- 1-

... ..

... ..

- 2-
- 1-

- 2-
- 1-

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

• ...

• ...

• ...

• ...

• ...

• ...

• ...

• ...

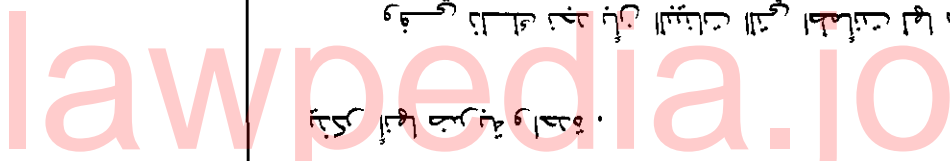
• ...

• ...

• ...

• ...

• ...



المتهم رعد بالرجوع إلى المغدور ويده مفك وقام بمغافلته وضربه على رأسه من الناحية الصدغية اليسرى سقط المغدور على أثرها على الأرض والدماء تنزف من رأسه وإزاء هذه الأفعال فإن المجني عليه لم يأت فعل غير محق وإنما المتهم هو الذي اتى بأفعال غير محقة وأنه هو المعتدي ولهذا فإنه لا يستفيد من حالة سورة الغضب الشديد ولا يستفيد من حالة الدفاع الشرعي وبالتالي فإن هذين السببين لا يردان على القرار المميز مما يتوجب ردهما.

واما بالنسبة للسبب الثالث والذي يطعن فيه المميز بخطأ محكمة الجنايات الكبرى عندما ذكرت بقرارها أن المتهم ضرب المغدور بالمفك ضربتين بينما الطبيب الشرعي يذكر أنها ضربة واحدة .

وفي ذلك نجد بأن البيانات التي اطمأنت لها محكمة الجنايات الكبرى واخذت بها تثبت أن المتهم ضرب المغدور بالمفك ضربتين الأولى قوية نفذت إلى داخل الجمجمة والثانية خفيفة لكن في نفس المكان وطبيعي وحسب الطب الشرعي أن تظهر وكأنها ضربة واحدة لأن الضريبتين بنفس المكان وكان لهما نفس التأثير وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتوجب رده .

واما بالنسبة للسبب السابع والذي يطعن فيه المميز بأن المرحوم من ذوي الاسبقيات وان المميز لا يوجد قيد عليه وانه شاب في مقتبل العمر وتصلح مع المغدور واسقطوا حقهم الشخصي عنه وأنه صاحب عائلة كبيرة ومعيل لها .

وفي ذلك نجد بأن محكمة الجنايات الكبرى قد أخذت بإسقاط الحق الشخصي واعتبرته سبباً مخففاً تقديرياً وانزلت العقوبة إلى النصف لكل منهم إذا كان المغدور من ذوي الأسبقيات فهل ذلك يبرر للمتهم أن يقتله وهل إذا كان المتهم صاحب عائلة كبيرة ومعيل لها فهل ذلك يعفيه من العقاب وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتوجب رده.

واما بالنسبة للسبب الثامن والذي يكرر فيه وكيل المميز مرافعته امام محكمة الجنايات الكبرى واعتبارها بدأ من بنود هذا التمييز .

وفي ذلك نجد أن ذلك لا يعتبر سبباً من أسباب التمييز فنقرر الانتفاة عنه .

